



نضال العمال

نشرة تصدر عن اتحاد نضال العمال الفلسطيني

السبت 9 آب - 2025

العمال هم حراس الفكرة و أيقونة الثورة

العدد "45"



**النقابات العمالية الفلسطينية..
بين أزمة الواقع ومتطلبات النهوض**

النقابات العمالية الفلسطينية.. بين أزمة الواقع ومتطلبات النهوض

تعيش الحركة النقابية العمالية الفلسطينية واحدة من أعقد مراحلها وأكثرها حساسية منذ نشأتها، فالأزمات البنيوية التي تعصف بها طالت جوهر رسالتها ودورها، وأثرت بشكل مباشر على تمثيلها للطبقة العاملة والدفاع عن حقوقها، فلقد أضعف ارتباط بعض النقابات بالأطر الحزبية والسلطة التنفيذية، إضافة إلى الارتهان للتمويل الخارجي، استقلاليتها وقدرتها على المبادرة، وأدى إلى تدهل الأداء وتآكل الثقة بينها وبين القاعدة العمالية الواسعة.

لقد تحول العمل النقابي في السنوات الأخيرة - في كثير من جوانبه - إلى عمل "مشاريعي" مرهون بالأجندات التمويلية والمبادرات الظرفية، وهذا المسار أبعد النقابات عن برامجها التأسيسية التي تعزز منظومة العدالة الاجتماعية وتدافع عن حقوق العمال الأساسية، وخلق فجوة حقيقية بين النخب النقابية وبين القواعد التي تمثلها، وإن هذا الانحراف عن الدور التاريخي للحركة النقابية كان له أثر كبير في تراجع قدرتها على التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل وأضعف قدرتها على مواجهة التحديات الوطنية الكبرى.

كما أن الانقسامات الداخلية والتشتت بين الاتحادات النقابية المختلفة عمقا الأزمة، وزادا من ضعف التمثيل الفلسطيني في المحافل النقابية الإقليمية والدولية، وألحق ضرراً بالغاً بمصداقية العمل النقابي الفلسطيني، وهذه التحديات جميعها جعلت الحركة النقابية تتأرجح بين ضغوط الاحتلال وإجراءاته القمعية من جهة، وبين السياسات الليبرالية التي أنتجت المرحلة السياسية بعد أوسلو من جهة أخرى.

إن تجاوز هذه الأزمات ليس خياراً، بل ضرورة وجودية للحركة النقابية الفلسطينية، والمطلوب اليوم هو العودة إلى القيم والمبادئ التي قامت عليها الحركة النقابية: تعزيز الاستقلالية المالية والتنظيمية بعيداً عن الارتهان للأجندات السياسية أو التمويلية، وترسيخ الديمقراطية الداخلية كمنهج عمل دائم، وضمان مشاركة القاعدة العمالية في صنع القرار، وصياغة برامج عمل واضحة تنطلق من هموم العمال اليومية وتضع مصالحهم في صدارة الأولويات، وبناء شراكة حقيقية بين الاتحادات النقابية بعيداً عن الفئوية والازدواجية، بما يعيد الثقة بين النقابات وقواعدها العمالية.

إن الحركة النقابية الفلسطينية، بتاريخها النضالي الطويل، قادرة على النهوض مجدداً إذا ما استندت إلى هذه المبادئ وعملت على إعادة الاعتبار لدورها الوطني والاجتماعي، فالمعركة اليوم هي معركة وجود وكرامة، معركة العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر والبطالة والتمييز، وهذا يتطلب نقابات قوية وموحدة، تقود النضال العمالي بشجاعة، وتكون صوتاً حقيقياً لكل العمال والكادحين في فلسطين.

التوازن مفقود بين زيادة الأجور ووسطي تكاليف المعيشة للعمال

بقلم : محمد عادل اللحام

تعيش الطبقة العاملة والعاملون بأجر، وكذلك عموم فقراء الشعب السوري «العنيد» حالة كارثية من تدهور أوضاعهم المعيشية، وتزداد كارثية أوضاعهم أكثر جراء مجمل القرارات التي صدرت تباعاً، والقاضية بتسريح العمال والموظفين وإعطاء قسم كبير منهم إجازات قسرية لمدة ثلاثة أشهر، وكذلك إغلاقات المعامل في القطاعات الإنتاجية المختلفة، رغم الادعاءات الكثيرة بأن الحكومة ستدعم الإنتاج، ولكن الحقيقة أنها ذاهبة إلى تدمير ما تبقى من مراكز الإنتاج لصالح الاستثمارات الموعودة بها، والتي لن تأتي لأسباب كثيرة باتت معروفة.

أثرت هذه الأوضاع المريرة التي يعيشها العمال في دفعهم للتحرك دفاعاً عن حقوقهم الدستوري الذي ألغته حكومة تصريف الأعمال، وتركتهم لمصيرهم المظلم مع عائلاتهم. حركة العمال لم تكتمل ولم تفعل فعلها المطلوب، وهو الضغط على حكومة تصريف الأعمال للعودة عن قراراتها المتخذة جوراً بحق ألوف العمال والموظفين، وإعادة تدويرهم للعمل، والسبب الرئيس في ذلك، أن الطبقة العاملة تكون خبرتها الجديدة بالدفاع عن حقوقها بالتجربة، والتجربة ستمكّنها من النضج والخبرة اللازمين لها في عملية المواجهة التي لن تنقطع ولن تستكين، وإن توقفت مؤقتاً بسبب الأحداث الدامية التي حصلت في الساحل السوري، وهذه الأحداث قد أثرت على عملية التواصل مجدداً، ولكنها ستعاود الكرة مرة أخرى ومرات، وليس لها خيار آخر إلا المواجهة والدفاع عن حقها وحق أطفالها في العمل.

إن الحكومة تعيد المسار نفسه الذي كان يسلكه النظام المخلوع، في تعامله مع أجور العمال وزيادتها، وهنا يجدر التنويه بأن الزيادة الأخيرة على أجور العمال ليست كسابقاتها، ولكنها تبقى غير محققة للتوازن المفترض بين الأجور ووسطي معيشة العمال، لأن إزالة الدعم الذي جرى عن الخبز والمحروقات وارتفاع أجور النقل وأي رفع قادم لمواد أخرى كالخبز والكهرباء ستبخر الزيادة الممنوحة، خاصة وأن السوق يعمل على هوى المتحكمين به، ويفرض الأسعار المناسبة للمتحكمين بمجريات السوق من حيث البيع والشراء.

عمال القطاع الخاص محرومون من الزيادات على أجورهم، وترك هذا الأمر لأرباب العمل، في أن يمنحوا زيادة الأجور أو يبقوا على الأجور كما هي، مع أن الحكومة قد ناشدت أرباب العمل لزيادة أجور عمالهم، ولم تفرض عليهم سوى سماع المناشدة إن رغبوا أخذوا بها، وإن لم يرغبوا فليس عليهم حرج.

النقابات كما هي عاداتها القديمة مع النظام الساقط، ترسل برقية الشكر والامتنان لمناح «المكرمة» المقدمة للعمال، مقدمين له الولاء دون النظر لواقع العمال الذي يعيشونه، ودون النظر لدورهم المفترض أن يقوموا به، بأن يكونوا إلى جانب العمال في حراكهم واحتجاجاتهم. ونعتقد أن هذا لن يحدث من قبل النقابات طالما هذه القيادات تبحث عن مصالحها أولاً.

الطبقة العاملة ستشق طريقها مرة أخرى، وستبذل في الدفاع عن حقوقها، والجانب الأهم في هذا الموضوع قدرتها على تنظيم نفسها، والتنظيم سيوجد تلك القيادات العمالية الواعية المسلحة بفكر طليعي، يمكنها من قيادة نضالات العمال على مساحة الوطن، دون السماح لأحد بالهيمنة على قرارها المستقل، وموقفها الطبقي، المنطلق من المصالح الجذرية للطبقة العاملة.

العمل النقابي.. رسالة ومسؤولية عميقة

بقلم : محمد عبد المجيد هندي

إن العمل النقابي ليس مجرد مهنة أو وظيفة عابرة؛ بل هو رسالة ومسؤولية تنطويان على أبعاد عميقة تتجاوز الحدود المعتادة. هذه المسؤولية تتطلب التزاماً صارماً بالنزاهة والصدق، وتعمل على تحقيق أهداف ذات طابع اجتماعي واقتصادي يتصل مباشرة بحياة ملايين العمال والفلاحين، في زمن تتشابك فيه المصالح وتتعدد فيه الحقائق، يصبح التمسك بالأمانة والشفافية أكثر من مجرد خيار؛ إنه واجب لا يمكن تجاهله.

التحديات التي تواجه العمل النقابي اليوم تتطلب من القائمين عليه أن يكونوا على قدر عالٍ من الوعي والاحترافية. فالبيئة المعقدة التي نعيش فيها تتطلب يقظة دائمة وفهماً عميقاً للحقائق والوقائع، خاصة عندما تزداد محاولات التعتيم والتلاعب بالحقائق، في خضم هذه الصراعات، تبقى الأمانة والشفافية هما السلاحان الرئيسيان للكشف عن الباطل وإرساء الحق، فكلما تزايدت محاولات البعض للتعطيم على الحقائق، يظل الالتزام بالشفافية هو السبيل الوحيد للكشف عن الحقيقة.

من هنا، يمكن القول إن العمل النقابي هو أداة فعالة لتحقيق العدالة والمساواة، إذا ما تم ممارسته بطريقة صحيحة وملتزمة، فالعمل النقابي الناجح هو الذي يركز على مصلحة الأعضاء ويعزز من قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التزام صارم بالقيم الأخلاقية، وبذل جهد حقيقي لتحقيق العدالة في جميع جوانب العمل.

إن الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وتعزيز القيم الأخلاقية في العمل النقابي يتطلبان شجاعة وإصراراً، فعندما يعمل الأفراد بجد وإخلاص، يظلون منارات تضيء في ظلمات التلاعب والتزييف، الزمن هو الكشاف الحقيقي للحقائق، وهو القادر على تفنيد الزيف وإظهار الحقيقة بوضوح. مهما كانت محاولات البعض للتعطيم أو التلاعب، لا يمكن للحقائق أن تظل مخفية طويلاً، فكلما ارتفعت الأصوات التي تدافع عن الحقيقة، كلما زادت احتمالات كشف الزيف وإظهار الواقع كما هو.

في هذا السياق، يصبح من الضروري أن يتمسك كل فرد بمبادئ النزاهة والشفافية في عمله النقابي، يتطلب ذلك العمل الدؤوب والإخلاص في أداء المهام الموكلة إليهم، وضمان تحقيق العدالة وتوفير الحماية اللازمة للطبقة العاملة فالعمل النقابي هو ميدان يتطلب الشجاعة والالتزام، وليس مجالاً للابتزاز أو التلاعب، من خلال تعزيز القيم العمالية والتمسك بالمبادئ الأخلاقية، يمكن تحقيق أهداف العمل النقابي بنجاح.

إن الفترة الحالية تشهد تحولات كبيرة في مجالات متعددة، وفي هذا الإطار، يتعين على النقابيين أن يكونوا على دراية كاملة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وأن يظلوا في صدارة الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، فالمسؤولية التي يحملونها تتطلب منهم الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة لأعضائهم، والعمل على تحقيق التقدم والعدالة في كل المجالات الممكنة.

التزام النقابيين بالنزاهة والشفافية يعزز من مصداقية العمل النقابي، ويزيد من قدرته على التأثير الإيجابي في حياة الأفراد، وإن العمل النقابي الناجح هو الذي يبني على أسس راسخة من الإخلاص والتفاني، ويحرص على تحقيق المصلحة العامة، من خلال هذه القيم، يمكننا أن نواجه التحديات بشكل فعال، وأن نحقق الأهداف المرجوة بكل نجاح.

الفقر وأوضاع الفقراء

بقلم : نبيل عكام

هل تتصورون صعوبة الحياة اليومية بالعيش بأقل من دولارين يومياً؟! هذا الواقع المزري يعيشه كل العاملين بأجر والمتقاعدون في سوريا، وهم يصارعون الفقر المدقع بمختلف أشكاله. يقيم معظمهم في الأحياء العشوائية وغيرها من الأماكن المصنفة دون الدرجة الأولى، سواء في المدن أو الأرياف. الفقر ليس مجرد نقص في الدخل والموارد اللازمة لضمان سبل العيش، بل يتجسد بأشكال متعددة، منها سوء التغذية والجوع، وانخفاض مستوى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم بجميع مراحلها، والتمييز الاجتماعي والإقصاء، فضلاً عن عدم المشاركة في صنع القرار عبر ممثليهم المفترضين في النقابات أو اتحاد الفلاحين وغيرها من أشكال التمثيل الحقيقية، مما ينعكس سلباً على المجتمع.

التضليل الممنهج وتفتيت الفقراء: تعرض الفقراء في سورية منذ ما قبل سبعينيات القرن الماضي لعملية تضليل ممنهجة تعتمد على تجزئة القضايا الأساسية وتصويرها على أنها غير مترابطة، عبر الفصل في الخطاب بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بهدف تقسيم الفقراء على أسس سياسية وطائفية وقومية، وطمس الصراع الطبقي الذي يوحدهم حول مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية وحقوقهم المسلوقة، بما فيها الديمقراطية. كل ذلك لمنع وحدة الفقراء في مواجهة قوى الاستغلال والفساد المسيطرة، وإعاقة ظهور حركة مطلبية تطالب بالحقوق المعيشية والاجتماعية.

تزايد الفقر: منذ ستينيات القرن الماضي، تشهد معدلات الفقر في البلاد ارتفاعاً مستمراً، خاصة في أوساط الطبقة العاملة، حتى أصبح اليوم - ودون مبالغة - كل العاملين بأجر يعيشون تحت خط الفقر العالمي، معرضين لخطر الاستمرار في فقر مدقع، ازدياد الفقر واستفحاله في المجتمع إداة سياسية وأخلاقية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، حيث يعاني أكثر من 90% من السكان من الفقر، خاصة العاملين بأجر.

مسؤولية الدولة والنقابات: يجب أن يكون القضاء على الفقر بجميع أشكاله أولوية للسلطة، خاصة العاملين بأجر. كما أن النقابات مطالبة بتحمل مسؤوليتها في تمثيل مصالح الفقراء، وليس الاكتفاء بالخطابات الرنانة، على الدولة تبني سياسات اقتصادية داعمة للفقراء عبر استراتيجيات تنمية تضمن فرص العمل للجميع، وتوفير الخدمات الأساسية، وتوزيع الثروة الوطنية بعدالة.

الأزمة واحدة والحلول متكاملة: كشفت الأحداث، خاصة بعد سقوط النظام السابق، أن أزماتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية مترابطة، وأن فصلها هو نهج القوى العاجزة عن إيجاد الحلول، على النقابات، خاصة العمالية، أن تسأل نفسها: أي اقتصاد يريده الفقراء؟ وأي خيارات سياسية واجتماعية تخدمهم؟ هل هناك حلول خارج إطار الليبرالية الجديدة التي تزيد الفقراء فقراً؟

إن سياسات الانفتاح الاقتصادي العشوائي، وفتح الباب للمستوردات التي تدمر الإنتاج المحلي، وتقلص دور الدولة في الاقتصاد، كلها عوامل تساهم في إفقار المجتمع. التحولات الاقتصادية الحالية لا تقضي على الفقر، بل تزيد أوضاع الفقراء سوءاً.

رسالة نقابية لقيادات العمل النقابي العمالي

بقلم : د. سلامه أبو زعتر

إلى قيادة العمل النقابي، يا من تمثلون العمال بكل الميادين والمواقع والمستويات في عصر التجديد والثورات، وما كان يسمى بالربيع العربي، ومحاولات التغيير ورفض كل أشكال الاستبداد والظلم والاستغلال، والمتاجرة بحقوق الشعوب.

إن الحالة النقابية العمالية لا تصرّ عدو أو صديق، فحالة التشرذم، والخلافات الداخلية، وصراع المصالح، والانقسامات ساهم في الابتعاد عن العمل النقابي الحقيقي، وأثر سلباً على العمال وواقعهم؛ لذا أود بهذه الرسالة أن أضعكم أمام مسؤولياتكم في ظل تعاظم هموم وقضايا العمال، وارتفاع نسبة البطالة، ومعدلات الفقر والغلاء الفاحش للأسعار، وتآكل القيمة الشرائية للرواتب التي بالأساس كانت لا تفي بتوفير الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة؛ بالإضافة لاستغلال المشغلين للظروف وإهدار الحقوق العمالية والتلاعب بالأجور؛ فمن ينظر لحال العمال وواقعهم يحرص وتمعن تدمع عيناه، ويرتعش قلبه حزناً وألماً لما وصلت إليه أوضاعهم وأحوالهم، خاصة هذه الأيام، والقيادات النقابية مشغولة أحياناً برحلات السفر والعلاقات العامة، أو التناحر على المواقع القيادية والخلافات الداخلية والشردمة التي يتم إعادة انتاجها في كل موسم؛ وإن تحركوا نقابياً لقضايا عمالية أو نقابية أو وطنية، تأتي هذه التحركات كردة فعل أو محاولات للحفاظ على البقاء، أو محاولة لسرقة أضواء أي تحرك عمالي من القواعد، وكأن العمل النقابي هدفه وضع القيادات النقابية تحت الأضواء وأمام وسائل الإعلام، ونشر صورهم على صفحات الفيس بوك والتويتر وشبكات التواصل Social media بدون أي تحقيق إنجاز ملموس ومؤثر.

برغم كل الهموم المثقلة والمشاكل التي يعيشها العمال ويعانون فيها صعوبة الحال تغيب المبادرات النقابية الفعالة والخطط عن ميادين العمل، وكأن ما يحدث برنامج معد من قبل النظم الرأسمالية المستبدة والمستغلة لإهدار حقوق العمال والتجنب عن إثارتها، وخلق الأزمات والعثرات لها، لقتل أي محاولة ثورية في مهدها، وقبل تشكيل أي قوة تأثير وضغط لتحسين أوضاع العمال والنهوض بهم نحو الأمل والتغيير الفعال واليجابي والبنوي.

إن العمل النقابي مبادأة ومبادرة ومساهمة إيجابية لصالح الأعضاء، وهدف وجودها الأساسي ومبررات استمرارها هو حماية مصالح العمال والنهوض بواقعهم وتميمته، ويأتي ذلك وفق فلسفة ثورية مطلبية قائمة على أسس علمية ومنهجية، وبمشاركة عمالية، عبر تلمس لأهم قضاياهم، وتحديد الأولويات للتدخل؛ فأعمى من يعتقد أن العمال في حالة مستقرة، وسيستمر ويطول صمتهم، فهناك الكثير من قضاياهم ومشاكلهم التي تهدد الأمن والسلم الاجتماعي في المجتمع، فحجم معاناتهم خلق لهم الأزمات النفسية والاجتماعية والأمراض، وانعكس على حياتهم، وعلاقاتهم الأسرية، وقدراتهم الإنتاجية، ونظراتهم للآخرين؛ وبخاصة ما يتعلق بالعمل النقابي، وهذا الصبر لن يطول، فالعمال أمسوا كالبالون ممتلئ بالهموم والالام، ويكاد ينفجر من كثر الضغط، في وجه الجميع وقياداتهم النقابية في البداية، وهذا ما يؤكد الوضع القائم والمعلومات المتوفرة من العمال أنفسهم.

إن العمل النقابي تضحية وانتماء ونضال من أجل قضية عادلة تؤمنون بها لصالح العمال، ولقد مر زمن طويل، ولم نسمع عن انتصارات عمالية حقيقية، وانجازات نقابية مهمة وذات ثقل عمالي، وتضامن حقيقي جدي بين العمال كما كان الوضع في الماضي.

هذه الرسالة للتذكير التنويه بهدف إعادة النظر والتفكير باهتمام أكبر بالعمال وقضاياهم، فلن يستطيع القيادي الذي يعيش في قصر عاجي أن يلمس معاناة من يعيش بالفقر المدقع أو بين الآلات وزبوتها ورائحة العرق الزكية، فلن يشعر بهم من ينام على ريش النعام، إلا إذا احتك بشكل حقيقي بواقعهم، واستمع جيداً لهم وجسد كل طاقاته وقدراته وإمكانياته لصالح قضاياهم وهمومهم ومطالبهم، وعلاجها بطرق منتجة وبأقل التكلفة والخسائر، وتحقيق إنجازات ملموسة لصالحهم من خلال تخطيط علمي بمشاركةهم، وتنفيذهم بمهارات عالية، وتقييم وتقويم للعمل دائماً، وإعادة النظر في البرامج المقدمة فعلى سبيل المثال: لا يجوز أن ينحصر العمل النقابي في أنشطة تدريبية غير هادفة على حسب رؤية التمويل، وتكون بعيدة عن الواقع والتخطيط والحاجة العمالية، فالنتيجة ستكون سلبية حتماً على العمل النقابي والعمال، كما يجب أن نقيم بنية وهياكل العمل النقابي، وأنشطته، ووظائفه التقليدية؛ بهدف التجديد والتحديث في العمل، وإعادة النظر بأشكال الاتصال والتواصل، والأدوات التنفيذية للبرامج النقابية، والتثقيفية والترويجية والاجتماعية والرياضية والصحية، والقانونية... الخ من مهام تقوم بها النقابات العمالية لخدمة أعضائها، ومهم التفكير جيداً بالحفاظ على البعد الثوري للعمل النقابي، فالنقابات العمالية نضالية مطلبية ثورية بخدماها وتحتاج للتضامن والتشبيك والتمكين، والاستراتيجية ورؤية واضحة لتطوير عملها وجمع العمال تحت رايتها والحفاظ على علاقاتها وخاصة بالتضامن العربي والدولي.

لا أريد أن أطيل، فأنتم كادر مميز لديه معرفة جيدة بالعمل النقابي، وهذه رسالتنا للتذكير، ومحاولاً لإعادة العمل لطبيعته، فلا يجوز لورثة العمل النقابي أن يحدوا عن تاريخ مؤسسيه، والمناضلين الأوائل الذين قدموا التضحيات لإنشاء حركة نقابية قوية تستطيع أن تعبر عن هموم وقضايا العمال، ونصيحتي لكم انطلقوا واخرجوا من عنق الزجاجة، وفكروا بطرق للنضال النقابي تناسب وحجم مشاكل العمال، وتتسجم مع البيئة الاجتماعية والمتغيرات السياسية والاقتصادية؛ التي تحدث حتى لا يدفع العمال ثمن تناحر ومصالح أفراد في العمل النقابي.

أخيراً أمل أن توحد جهودكم النقابية وتجمعكم قضايا العمال وتصطفوا بقوة رجل وصوت واحد في مواجهة برامج الاستغلال والاستعباد الجديدة، فالبشر ولدوا أحراراً.

قوتنا.. في وحدتنا

بقلم: عماد اشتيوي

يشكل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين العمود الفقري للحركة النقابية في فلسطين، وهو المؤسسة الوطنية التي تمثل مئات الآلاف من العمال في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ تأسيسه، لعب الاتحاد دوراً محورياً في توحيد القوى العمالية وتنظيمها تحت مظلة واحدة تدافع عن حقوق العمال وتحمي مكتسباتهم، في ظل ظروف استثنائية تفرضها طبيعة الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي.

عمل الاتحاد العام على بناء نقابات عمالية قوية ومستقلة، قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني، فكانت النقابات التابعة للاتحاد منابر للنضال النقابي الاجتماعي والسياسي، وداعمة للحركة الوطنية الشاملة من خلال الربط بين قضايا العمال وقضايا التحرر الوطني.

وفي هذا السياق، برز اتحاد نضال العمال الفلسطيني كرافد فاعل وأساسي في حركة العمل النقابي الوطني، حيث حمل على عاتقه مسؤولية تعزيز الوحدة العمالية وبلورة رؤية نضالية واضحة قائمة على المساواة والعدالة الاجتماعية، وكان اتحاد نضال العمال صوتاً قوياً يدافع عن حقوق العمال ويدعم مطالبهم، سواء في مواجهة سياسات الاحتلال القمعية أو في العمل على تحسين ظروف العمل والحياة.

ساهم اتحاد نضال العمال الفلسطيني في تطوير العمل النقابي عبر تبني برامج تدريبية وتنظيمية، تهدف إلى بناء قيادات عمالية قادرة على مواجهة تحديات المرحلة المعقدة، وتعزيز المشاركة الديمقراطية داخل النقابات، كما لعب دوراً مهماً في توحيد النقابات المختلفة تحت إطار الاتحاد العام، والعمل على مواجهة سياسات الفصل والتشتيت التي حاول الاحتلال فرضها على الحركة العمالية الفلسطينية.

فضلاً عن ذلك، كان لاتحاد نضال العمال دور بارز في تعزيز التضامن العمالي الفلسطيني مع الحركة النقابية الدولية، وبناء تحالفات مع النقابات العمالية العالمية، ما أعطى الحركة العمالية الفلسطينية زخماً دولياً ومساندة هامة في معركة حقوق العمال الفلسطينيين.

في ظل استمرار الاحتلال واستهداف حقوق العمال، يبقى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، بدعم ومشاركة اتحاد نضال العمال الفلسطيني، الحصن المنيع الذي يحمي حقوق العمال، ويقود نضالهم من أجل العمل الكريم، العدالة الاجتماعية، والحياة الحرة الكريمة، وإنهما معاً يشكلان رمزاً للوحدة، القوة، والتضامن في وجه التحديات الكبيرة التي تواجه الحركة النقابية الوطنية.

قيادة نضالية في الحركة النقابية وفي قطاع البتروكيماويات

بقلم : سحر عبدو

يعتبر اتحاد نضال العمال الفلسطيني من الركائز الأساسية للحركة النقابية الوطنية، إذ يلعب دوراً قيادياً في توحيد الجهود العمالية ومواجهة التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في مختلف القطاعات، وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها شعبنا تحت الاحتلال، يتميز اتحادنا بقدرته على العمل التنظيمي النضالي، وتحويل المطالب العمالية إلى قضايا وطنية استراتيجية ترتبط بحقوق الإنسان والعمل الشريف والكرامة الوطنية.

ضمن الإطار الوطني العمالي، يحظى اتحاد نضال العمال بدور بارز في قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، حيث يشارك بفاعلية في رسم السياسات النقابية وتطوير آليات العمل التنظيمي، ويساهم في بناء تنظيم عمالي قوي وموحد قادر على الصمود في وجه ضغوط الاحتلال الاقتصادية والسياسية، ويسهم في توسيع قاعدة النقابات وتمكينها من حماية مصالح العمال، فضلاً عن تنسيق الجهود النقابية لمواجهة تحديات البطالة، وسوء ظروف العمل، وانتهاكات حقوق العمال.

كما يتبوأ اتحاد نضال العمال الفلسطيني مكانة قيادية داخل نقابة العاملين في قطاع البتروكيماويات، وهو قطاع حيوي ومهم في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعمل على تحسين ظروف العمل للعاملين في هذا القطاع، والدفاع عن حقوقهم في بيئة عمل آمنة ومستقرة، وينظم برامج تدريبية وتثقيفية لتعزيز وعي العاملين وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الحركات النقابية والاجتماعية.

وقد تمكن اتحاد نضال العمال من خلال قيادته في هذا القطاع من تحقيق مكاسب نوعية، سواء على مستوى تحسين الأجور أو توفير الضمانات الاجتماعية والصحية، رغم العراقيل التي يضعها الاحتلال وسياسات التمييز ضد العمال الفلسطينيين، كما يعزز التضامن بين العاملين في قطاع البتروكيماويات والقطاعات الأخرى، في إطار تعزيز الوحدة العمالية الوطنية الشاملة.

في ظل استمرار الاحتلال وتنامي التحديات، يظل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بقيادة الأخ شاهر سعد، ونحن جزء من هذا الاتحاد المناضل، قوة فاعلة وقيادية في الحركة النقابية، تجمع بين النضال الطبقي والمقاومة الوطنية، لتأمين حقوق العمال وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساهمة في بناء اقتصاد فلسطيني مستقل وعادل.

مئة عام على ولادة النقابات

بقلم : فرح عمار

قبل مئة عام من اليوم ظهرت أول نقابة عمالية في سورية، لتدشن بداية انفصال العمال عن أرباب العمل في الجانب التنظيمي منه، ولتبدأ معه ولادة الحركة النقابية السورية، التي مرت بالعديد من الأطوار المرتبطة بالتغيرات التي شهدتها المنطقة عموماً وسورية بحدودها السياسية الحالية خصوصاً، ولم يكن ظهور نقابة عمال التريكو الوطنية بدمشق في 1925 آتياً من فراغ، بل نتيجة محاولات كثيرة سابقة وغير منقطعة عن بعضها البعض، منذ إعلان استقلال سورية في آذار 1918، ففي ذلك العهد أثمرت المحاولات الأولى عن تشكيل نقابة في حلب عام 1919، عرفت باسم رابطة عمال الأحذية، التي ضمت أكثر من 70 عاملاً، ولم يتم الاعتراف الشرعي بها، فأرباب الأعمال اكتشفوا أمرها وبادروا بالهجوم عليها بكل الطرق، وصولاً إلى الاشتباك معهم بالعراك بالأيادي والخناجر أيضاً، ولكن ذلك التناقض بين الرابطة وأرباب العمل بدأ بالتلاشي بعد أشهر قليلة، لأنّ الفرنسيين احتلوا البلاد بأسرها، وأصبح النضال العام ضدّ الفرنسيين موحداً لكلّ القوى الوطنية المتناقضة طبقياً في معركة المقاومة ثم الاستقلال.

بعد ثلاث سنوات من تأسيس أول نقابة، تمّ تأسيس نقابة عمال المطابع في دمشق، منذ عام 1928، والتي كانت أكثر نضوجاً بالمعنى الطبقي. وخاضت تلك النقابة وقادت العديد من الإضرابات ضدّ أصحاب المطابع، ليتبع ذلك ظهور نقابة عمال الصرافة، ومع دخول المكننة الآلية واتساع المصانع، وخاصة مصانع النسيج، اتسع حجم العمالة الصناعية وتشكّلت تجمّعات عمالية وازنة، وضعت بداية تضامن عمالي، انعكس كما ونوعاً على الحركة العمالية، فارتقت على سلم التحصيل العلمي والدراسي، الذي أصبح ضرورة لمواكبة المكننة الآلية وخطوط الإنتاج الكبرى، فأكسب بدوره بعض العمال حداً أدنى من الوعي والتقدم الاجتماعي، رغم أنه لم يكن كافياً بعد لتمكينهم من قيادة الحركة العمالية بالكامل، لذلك لم تستطع الحركة العمالية آنذاك تطوير نفسها من قوة منفعة إلى قوة فاعلة بها ولها، وذلك بسبب تبعثر قواها وتبعية كل طرف لزعامة معينة من الزعامات التي كانت تقود تلك الحركات، إلّا أنّ ملامح الشخصية النقابية أخذت تتكوّن لتحلّ محلّ الشخصية الحرفية، وبدأت التجمّعات العمالية تكتسب شيئاً فشيئاً واقعاً جديداً بمضمون متقدّم نسبياً.

من الطبقي إلى الوطني.. في الربع الأول من القرن العشرين تميّزت الحركة العمالية بنشاطها المعادي لأرباب العمل من أصحاب الاستثمارات الأجنبية والشركات الرأسمالية ذات الأغلبية الأجنبية، والقلة الأخرى من الرأسمال الوطني التابعين لهم والمرتبطين بمشاريعهم ورساميلهم الأجنبية، وهذا ما عزز ارتباط الحركة العمالية بالحركة الوطنية التحررية، فقامت بدورها كقوة محرّكة للنضال الرامي لتخليص البلاد من الاستغلال والتحرر الاقتصادي الوطني، غير أنّ بطء التصنيع الجاري أبقاها مبعثرة في تكوينها وبنيتها ودورها في الحركة الوطنية، لأنها انغمست بصراعها الطبقي الاقتصادي المباشر، مدافعة عن مصالحها الطبقية والمعيشية، مما جعل دورها في الحياة السياسية قليل التأثير إلى حين، لأن استمرار وحدة هذا الصراع الدائر أكسبها وعياً متنامياً وطنياً كارهاً للفرنسيين، فارتفع مستوى النضال إلى حد القيام بتنظيم الإضرابات الاقتصادية المحمّلة بمطالب الحرية والاستقلال، وفي دمج إضراباتها في كثير من الأحيان بالإضرابات السياسية التي كانت تحدث في تلك الفترة استطاعت الحركة العمالية السورية أن يكون لها دور في المعركة الوطنية ضد الانتداب الفرنسي.

تشير ولادة الحركة العمالية وتالياً الحركة النقابية، إلى أنّ ترابط الجوانب الثلاثة الأساسية؛ الطبقي المباشر (الاقتصادي-الاجتماعي)، والسياسي الوطني، والديمقراطي، هو ترابط موضوعي لا يمكن فصله ذاتياً، وهذا ما جعل كل محاولات الفصل المباشر من خصومها تفشل، لذلك تم اللجوء للهيمنة عليها وعلى مواقفها ونضالاتها من أجل إضعافها وإخضاعها لمصالح السلطة لا غير، وبالتالي تفكيك الثلاثية الضامنة بشكل غير مباشر، لذلك وجب على الطبقة العاملة والتنظيم النقابي التحرر من كلّ أدوات الهيمنة والتسلط، من خلال إعادة قراءة تاريخ الحركة العمالية والنقابية، وتعلّم الدروس وإيجاد العلاقة بين الثابت والمتغير، لوضع برنامج شاملٍ تستطيع من خلاله مواجهة التحديات الكبرى أمامها في قادم الأيام، وممارسة دورها في التحرر والتغيير والبناء.

وداعاً النقابي البحريني عبد الله حسين

بقلم : هاني الريس

طوى تاريخه النضالي السياسي النقابي، الذي استمر يحث الخطى القراية نصف قرن من الزمن، وهو صامداً مقداماً من دون تعب أو ملل أو تراجع للخلف. كرس جل حياته ووقته وعمله في سبيل خدمة القضية الوطنية وقضايا الطبقة العاملة البحرينية، وكان وطنياً بامتياز.

رحل السياسي النقابي العمالي، عبدالله حسين (أبو حسين) إلى دار الآخرة راضياً مرضياً، بعد أن قدم لعدة أجيال من المناضلين النقابيين البحرينيين " نموذج امثل" من المكابرة والتضحيات الوطنية في سبيل النضال، ولم تكسر عزيمته وارادته سنوات المحن والمطاردات الأمنية للسلطة البحرينية، التي تعرض لها النقابيين البحرينيين والحركة العمالية، هو ابن عائلة بحرينية كادحة ومناضلة، وهو ابن الجبهة الشعبية في البحرين، التي أنجبت الرموز والقادة السياسيين النقابيين والحقوقيين، وتخرج بفضل عطاءاتها أجيال من المعلمين والمهندسين والأطباء والمحامين والفنانين الصحفيين، التي وفرت لهم الجبهة الدراسة في المعاهد والجامعات خارج البلاد، في زمن التضييق على الحركة الوطنية البحرينية والحريات، وناضل رموزها وقادتها وقواعدها وانصارها على امتداد عقود من أجل خدمة القضية الوطنية وشعب البحرين، والشعوب المضطهدة والمسحوقة وقضية العرب الكبرى فلسطين، وهو بن جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) التي ورثت تاريخ الجبهة الشعبية ونضالاتها وتمسكت بتراتها ونضالاتها وثوابتها ومواقفها المبدئية، في مناصرة القضية الوطنية ورفض مشاريع وسياسات الاستبداد والحرمان من الحريات التي اثقلت كاهل المجتمع .

شارك الفقيه السعيد، في نضالات الحركة الطلابية البحرينية، منذ أن كان طالباً يتلقى علومه في ولاية بنجلور في الهند، وبعد عودته إلى البحرين، وكان أحد مؤسسي اللجنة العامة لعمال البحرين في حقبة سنوات التسعينات، والاتحاد العام لعمال البحرين، وأصبح في عضواً في الأمانة العامة، وكان الرئيس النشط النقابة عمال شركة (باس) في البحرين، وعضواً في إدارة منظمة العمل الدولية، ونائباً لرئيس اللجنة المركزية في جمعية العمل الوطني البحرينية (وعد) وعضواً نشطاً في الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني.

كنت قد سمعت عن اسمه، وعن تاريخه النضالي في صفوف الحركة الطلابية، وفي صفوف الجبهة الشعبية في البحرين، وكذلك الحركة الوطنية البحرينية، قبل أن التقى به وجهاً لوجه في البحرين، بعد عودتي لها من المنفى القسري، مع الرفاق والاخوة المناضلين العائدين من مختلف المنافي القسرية، بعد قرار العفو العام الشامل، الذي أعلنه حاكم البحرين، حمد بن عيسى ال خليفة، في العام 2001، ولكن عندما التقيت به لأول مرة في مقر الاتحاد العام لعمال البحرين، عندما كنت أقوم بزيارة خاصة للسلام على الصديق القديم والحميم، رئيس الاتحاد عبدالغفار عبدالحسين القيم، التي كانت تربطني به علاقة أخوية قديمة منذ كنا طلاب نتلقى علومنا في المدرسة الاعدادية (الغربية - أبو بكر الصديق لاحقاً) وعرفني عليه شخصياً، فوجدت صفو البتسامة العريضة تعلوا في وجهه، وسمات الرجولة الحققة المفعمة بالأدب والتواضع وحسن السلوك، والروح المشبعة بالكفاح والعزيمة في مواصلة طريق النضال من أجل العمال البسطاء والمسحوقين في البحرين، ومن دون أن تغريه مغريات ومباهج الحياة الدنيا الزائلة، أو البهجة في وسائل الإعلام، وشديت على يده وتمنيت له النجاح والتوفيق في مسيرته النضالية السياسية والعمالية ونصرة القضية الفلسطينية، ومن بعد ذلك جرت بيننا لقاءات في مناسبات كثيرة تحدثنا خلالها عن الهموم والتحديات الكثيرة والصعبة المعاشة في البحرين، في ظل سياسات الحكم الخاطئة وختق الحريات .

رحم الله رفيق النضال الطويل، عبد الله حسين (أبو حسين) واسكن روحه الطاهرة فسيح جناته مع الخالدين والابرار، والهلم أهله ودويه وجميع رفاقه واحبته الصبر والسلوان، وانا لله وانا اليه راجعون.

انتخابات نقابة الأطباء في فلسطين:

استحقاق وطني لإعادة الاعتبار للجسم النقابي بقلم : معروف الرفاعي

مع اقتراب موعد انتخابات نقابة الأطباء الفلسطينيين المقررة في الأسبوع الأخير من الشهر القادم، تتجه الأنظار إلى هذا الاستحقاق النقابي الحاسم بوصفه فرصة حقيقية لإعادة بناء جسم نقابي وطني مستقل وفاعل، يعيد الاعتبار لدور النقابة في حياة الطبيب الفلسطيني، ويعزز الثقة بين النقابة وقاعدتها المهنية التي طالما شعرت بالتهميش والخذلان في قضاياها الحيوية والمهنية والمعيشية.

تشير المعطيات إلى أزمة ثقة متنامية بين شريحة واسعة من الأطباء ونقابتهم الحالية، تتجلى بوضوح في ضعف نسب الانتساب الفعلي وتسديد رسوم الاشتراكات، فعلى سبيل المثال، في محافظة القدس وحدها، يزيد عدد الأطباء المسجلين عن 2000 طبيب، بينما لم يتجاوز عدد من سدّدوا اشتراكاتهم السنوية 300 طبيب فقط، وهذا الرقم ليس مجرد إحصائية بل مؤشر خطير على حالة عزوف واغتراب يعاني منها الطبيب تجاه مؤسسته النقابية، ويستوجب مراجعة جذرية لأداء النقابات السابقة وأسلوب إدارتها، وقدرتها على تمثيل الأطباء وخدمة قضاياهم.

إن التجربة النقابية الفلسطينية تحتاج اليوم إلى نقلة نوعية تعيد الاعتبار لدور النقابة ككيان وطني جامع، لا كمنصة للتجاذبات السياسية أو الفصائلية أو أداة انتخابية موسمية، فالنقابة الوطنية المنشودة هي التي تحافظ على استقلاليتها، وتعتمد في شرعيتها على ما تقدمه من خدمات علمية ومهنية ومعيشية، لا على المحاصصة أو الولاءات التنظيمية.

هذه النقابة يجب أن تكون صوت الطبيب الفلسطيني في كل الميادين، تدافع عن حقوقه، وتحمي مصالحه، وتوفر له شبكة حماية مهنية ومجتمعية، بما يشمل تفعيل برامج الدعم المهني والعلمي من خلال توفير فرص تدريب متقدمة، وتنظيم مؤتمرات وورش عمل طبية بالتعاون مع الجامعات والنقابات الدولية، وأن تقدم تسهيلات حياتية ملموسة تشمل توفير قروض ميسرة، وبرامج إسكان للأطباء، وتنسيق رحلات علمية وترفيهية لهم ولعائلاتهم، والتفاعل مع قضايا الخريجين الجدد وطلاب الامتياز، وتأمين فرص التدريب والتشغيل من خلال شراكات فعالة مع المستشفيات الحكومية والخاصة، ووزارة الصحة، والمساهمة في تنظيم سوق العمل الطبي عبر توجيه الطلاب نحو التخصصات النادرة والطلب العالي، لتفادي تخمة الخريجين في مجالات محددة، وتفاقم البطالة الطبية، لا سيما بين خريجي الجامعات الوطنية، وتحقيق الحماية القانونية للأطباء، وضمان تمثيلهم في القضايا المتعلقة بأخلاقيات المهنة والمساءلة والحقوق العادلة، وتوفير مظلة نقابية قانونية تحميهم من الاعتداءات أو التجاوزات.

إن الدعوة اليوم موجهة لكل طبيب فلسطيني، في القدس والضفة، بأن يمارس دوره النقابي والمهني بوعي وجرأة، ويشارك في التغيير الحقيقي من خلال تسديد رسوم الاشتراك النقابي التي تشكل البوابة القانونية للمشاركة في الانتخابات، والتصويت لصالح الكفاءات الوطنية والمهنية التي تمتلك رؤية واضحة وتاريخاً نظيفاً وقدرة على إدارة العمل النقابي بعيداً عن الاصطفافات والمصالح الشخصية، والانخراط في مسار التجديد النقابي من خلال الانضمام للجان النقابة والعمل المشترك، وتقديم الأفكار والمبادرات.

في دول العالم والنقابات المهنية الرائدة، يتسابق الأطباء على الانتساب إلى نقاباتهم لما توفره لهم من حماية ومزايا وتطوير مستمر، ونحن نؤمن أن الطبيب الفلسطيني لا يقل كفاءة ولا حاجة، بل هو أكثر من يستحق نقابة فاعلة، ترفع صوته، وتحفظ كرامته، وتدافع عن وجوده، وتبني مستقبله، وتجعله شريكاً لا متلقياً فقط.

لهذا، فإن الاستحقاق الانتخابي المقبل ليس مجرد عملية ديمقراطية شكلية، بل فرصة لإعادة الحياة لجسم نقابي كاد أن يتحول إلى جهاز بيروقراطي معزول، وهذه دعوة مفتوحة لبناء نقابة تخدم وتفعل، وتستعيد دورها القيادي والطبيعي، وترتقي لتكون عنواناً للعدالة النقابية، والتقدم المهني، والتكافل المجتمعي.

العمال الفلسطينيون بين البحث عن لقمة العيش وخطر الموت

بقلم : محمد علوش

تشكل معاناة العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية إحدى أكثر المآسي اليومية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على شعبنا، وفي ظل منع الاحتلال إصدار تصاريح العمل، يحرم مئات الآلاف من العمال من حقهم الأساسي في الوصول إلى فرص العمل داخل الداخل الفلسطيني المحتل، فتصبح لقمة العيش حلماً بعيد المنال، ويجد الكثير منهم أنفسهم مضطرين للمجازفة بحياتهم من خلال محاولات خطيرة للتسلل إلى داخل الأراضي المحتلة عبر التسلق فوق الجدار الفاصل أو السير في طرق التفافية وعرة وغير آمنة.

تبدأ رحلة هؤلاء العمال المليئة بالمخاطر من لحظة مغادرتهم منازلهم قبل فجر كل يوم، حيث يواجهون منظومة قمعية متكاملة تتوزع بين الجدار والحواجز العسكرية، وصولاً إلى ملاحقات أجهزة أمن الاحتلال التي لا تتورع عن استخدام العنف المفرط ضدهم، وعمليات المداهمة الليلية والفجرية لا تتوقف، ويلحق الجنود العمال مستخدمين الكلاب البوليسية والرصاص الحي أحياناً، مما يؤدي إلى سقوط العديد منهم ضحايا إصابات بالغة، وفي مآسي إنسانية تتكرر، يفقد البعض حياتهم على أبواب الداخل المحتل، لتتحول سعيهم البسيط وراء لقمة العيش إلى معركة بين الحياة والموت.

حتى العمال الذين يحاولون العمل بطرق غير رسمية لا يسلمون من الملاحقة والاعتقال، فضلاً عن انتظارهم الطويل على الحواجز العسكرية في طوابير تضج بالمعاناة، حيث يخضعون لتفتيش مهين وإجراءات أمنية تعسفية تسرق منهم الوقت وتثقل كاهلهم نفسياً وجسدياً، وهذه الظروف القاسية تضاف إلى معاناتهم المستمرة، لتجعل من حياة العامل الفلسطيني مشحونة بالخوف وعدم الاستقرار.

وعندما يبلغ العاملون مكان عملهم، تنتظرهم ظروف قاسية للغاية تفتقر لأبسط معايير السلامة المهنية، حيث يضطر الكثير منهم للعمل في مهن شاقة وخطيرة دون أي تأمين صحي أو ضمان اجتماعي، ما يعرضهم لمخاطر جسيمة دون أي حماية، وفي حال تعرض أي منهم للإصابة، غالباً ما يترك وحيداً من دون علاج أو دعم، بينما تواجه أسرته مصيراً مجهولاً ومؤلماً.

لقد بات الجدار الفاصل ليس فقط أداة مصادرة للأرض وقطع أوصال المدن والقرى، بل لعنة اقتصادية واجتماعية تحرم عشرات الآلاف من فرص العمل، تزيد من معدلات البطالة والفقر، وتعزز التبعية الاقتصادية للاحتلال، مما يرسخ حالة من العجز واليأس في أوساط المجتمع الفلسطيني.

إن ما يتعرض له العمال الفلسطينيون هو انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، حيث يجد هؤلاء العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني أنفسهم محاصرين بين مطرقة الحاجة وسندان الاحتلال، في ظل غياب حماية قانونية وانعدام الأمان في كل خطوات حياتهم اليومية، لذلك، تبرز الحاجة الملحة لتحرك نقابي وشعبي ودولي يضغط على الاحتلال لوقف هذه السياسات القمعية، وتأمين الحماية لعمالنا الفلسطينيين، وحقهم في العمل بكرامة وأمان.